

فلسطين على جدول اعمال الجمعية العمومية. وعلى الرغم من المعارضة العربية، فقد اقرت الجمعية العمومية تشكيل لجنة تحقيق جديدة وايفادها الى فلسطين. وما ان وصلت اللجنة الى القدس حتى عمّ الاضراب انحاء فلسطين. ولقد قاطع العرب اللجنة ولم يجروا معها اتصالات، مكتفين بمذكرة اجماعية عربية قدمها وزير خارجية لبنان، في اثناء زيارة اللجنة لبيروت، متضمنة استنكار العرب للتحقيق بالقضية «بعد ان شبتت القضية تحقيقاً، وتضمنت الحجج والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية حول عروبة فلسطين، وحقها في الاستقلال والسيادة... وقررت ان الحل الوحيد هو قيام حكومة مستقلة يتمتع فيها العرب واليهود بالحقوق والواجبات الدستورية»^(٩٦). اما بالنسبة الى الجانب الصهيوني، فقد استمعت اللجنة الى مختلف الهيئات والشخصيات الصهيونية.

لقد تمخض عمل اللجنة عن تقرير يقضي بتقسيم فلسطين الى دولتين:

«الدولة العربية: وتتألف من الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلي الممتد من اسدود في الجنوب الى الحدود المصرية، وفي هذا تدخل منطقة الخليل وجبل القدس وغور الاردن؛ والدولة اليهودية: وتتألف من الجليل الشرقي ومرج ابن عامر والقسم الاكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع التي تضم النقب؛ وتصبح الدولتان مستقلتين بعد مرحلة انتقال تدوم سنتين تبدأ من الاول من [ايلول] سبتمبر ١٩٤٧»^(٩٧).

وجاء الرد العربي رافضاً لقرار اللجنة، في حين ابدى الصهايون اغتباطهم المشوب بالاسف، وذلك لان الدولة اليهودية لا تشمل جميع فلسطين. اما البريطانيون، فقد اعلن وزير مستعمراتهم ان حكومته توافق، بلا تحفظ، على انتهاء الانتداب، وانها آخذة بتهيئة اسباب خروجها من فلسطين باسرع وقت ممكن.

وخلال بحث هيئة الامم في قضية فلسطين، اعلن مندوب الهيئة العربية العليا مقاومة مشروع التقسيم ورفض تقرير لجنة التحقيق، وطالب بدولة ديمقراطية مستقلة تشمل جميع فلسطين، في حين اعلن مندوب الوكالة الصهيونية قبول توصية التقسيم، معترضاً على ترك الجليل الغربي والقدس خارج الدولة اليهودية.

وعند طرح موضوع التقسيم على هيئة الامم للتصويت، مارست الولايات المتحدة الاميركية ضغوطاً شديدة لكسب اصوات ثلثي الهيئة، فنجحت في ذلك وأصدرت قرار التقسيم في التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. وكانت ردة الفعل العربية رفض هذا القرار والتنديد به. وفي اعقاب ذلك، نشبت المعارك في فلسطين بين العرب والصهايونيين على مدى خمسة شهور، الامر الذي دفع بعض الدول التي صوتت الى جانب القرار الى سحب تأييدها له. ومن هذه الدول الولايات المتحدة الاميركية.

في اثناء ذلك، قررت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين في الخامس عشر من ايار (مايو) ١٩٤٨، وبدأت باجلاء قواتها عن المناطق اليهودية لتمكين الصهايونيين من تولي اداة الحكم فيها، في حين «ظلموا محتلين المناطق العربية، وقابضين على زمام الادارة فيها، عاملين على عرقلة تسليح العرب وتموينهم، ومانعين دخول القوات العربية المسلحة الى فلسطين». اضافة الى ذلك، باع البريطانيون معظم مخلفاتهم الحربية للوكالة اليهودية، ولم يدخروا وسيلة، قبل خروجهم من فلسطين، الا واستخدموها لجعل قيام «الوطن القومي اليهودي» والدولة اليهودية امراً واقعاً^(٩٨).